

واقع ومقومات صناعة الدواجن وأنعكاساتها على أسعار البيض

والدجاج في العراق للمدة من 2000 – 2009 (دراسة تحليلية)

م . م سلام نعمة محمد علي
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة بغداد - قسم الاقتصاد

Abstract

Despite all the possibilities held by Iraq for the production of poultry , but there is low and clear in the level of production and a rise in costs and a decline in per capita consumption is due to a number of reasons, including poor investment , stop government subsidies , dumping policies , market Bolmottagat imported , the contribution of the merchant squandering of national capacity , weak base material for the growth of this sector , the security situation and the crisis of energy and others .

Despite all this research has shown that there are great investment opportunities in this very sector of the market size and absorptive capacity of his and the growth of per capita income and level of culture preference for local product to foreign , through the promotion of investment types and input subsidies and opening new marketing and others .

المقدمة

تحتل صناعة الدواجن أهمية كبيرة ليس في الاقتصاد العراقي فحسب وإنما في معظم اقتصاديات العالم لكونها توفر مادة غذائية أساسية للمواطنين لما فيها من بروتين في البيض ولحم الدجاج ، وفي العراق تزداد أهميتها فضلاً عما ذكر حيث تشغليها لعشرات الآلاف من العاطلين عن العمل بحكم كون معظم مشاريع إنتاج الدواجن في العراق هي مشاريع صغيرة ومنتشرة في معظم محافظات العراق ، واستخدام مخلفات الدواجن كسماد حيواني في الزراعة واستخدام الريش في الصناعة وغير ذلك، فضلاً على أن استقرار وانخفاض أسعار الدواجن تعد في غاية الأهمية لأنها تؤدي إلى استقرار أسعار اللحوم الحمراء وتوجه المستهلك نحوها لكونها أرخص ثمناً وأفضل صحياً من اللحوم الحمراء وبالتالي حصوله على مائه غذائيه مهمه ويحدود دخله .

مشكلة البحث

تحدد مشكلة البحث من خلال كون صناعة الدواجن في العراق متمركزة في مشاريع القطاع الخاص الذي كان يعتمد على دعم الدولة وذلك لضعف أمكانياته الماليه والفنيه ولكون مدخلات الصنائه مستورده ، الا أن هذه الصنائه قد تعرضت الى التوقف والتدمير بعد أحداث 2003 بسبب أعمال النهب والسلب التي طالت بعض المنشآت وتوقف دعم الدولة كلياً وانقطاع الكهرباء وأرتفاع أسعار المشتقات النفطية وأرتفاع أسعار العلف وبيض التفقيس واللقاحات ، فضلاً عن سياسة الإغراق للأسواق العراقية والتي دخلت بموجبها كميات كبيرة من البيض والدجاج المنتهي الصلاحية والبعض الآخر مدعوم من الدول المصدرة مما حمل المنتج العراقي خسائر كبيرة .

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها :

أن دعم الدولة لصناعة الدواجن ضرورة ملحة للنهوض بها



هدف البحث

- يهدف البحث الى الاتي
- الوقوف على واقع الانتاج المحلي لغرض تقويم ذلك .
 - تقويم مقومات الانتاج من البيض والدجاج .
 - انعكاس أنتاج البيض والدجاج في أسعاره .
 - أهم المقترحات والتوصيات .
- ولتحقيق هدف البحث فقد تضمن المباحث الآتية
- المبحث الاول : مقومات أنتاج الدواجن في العراق
- المبحث الثاني : واقع أنتاج الدواجن للمدة 2000 – 2009
- المبحث الثالث : أسعار البيض والدجاج للمدة 2000 – 2009
- الاستنتاجات والتوصيات

المبحث الاول / واقع انتاج صناعة الدواجن في العراق ما بين 2000 – 2009

شهدت صناعة الدواجن تطورات مهمة مع بداية القرن الحالي فقد ارتفع حجم انتاج اللحوم من (5300) طن عام 1968 ليبلغ اكثر من (210) الف طن في عقد الثمانينات وكذلك شهد انتاج بيض المائدة هو الآخر ارتفاعاً من (102) الف بيضة عام 1968 يصل الى حوالي (2) مليون بيضة خلال الفترة نفسها اعلاه . وكانت هذه الكمية من الانتاج تغطي ما يقارب من 70% من حاجة السوق المحلية . الا ان هذه الصناعة تعرضت لتحديات كبيرة وخطيرة خاصة بعد عملية الحصار الاقتصادي مع بداية العقد الاخير من القرن الماضي والتي ساهمت باضعاف الاقتصاد الوطني بشكل عام . وكان ان ترتب على ذلك انخفاض كبير في نسبة مساهمة هذه الصناعة في سد حاجة السوق المحلية الى ما يتراوح بين 8% - 10% فقط . مما انعكس في انخفاض حصة المواطن من اللحوم البيضاء التي كانت تقدر بـ 18 غم/يوم في عقد السبعينيات لتصل الى ما يقارب من 5 غم/ يوم عام 2008 وينسحب الامر كذلك على بيض المائدة التي شهدت هي الاخرى ايضاً انخفاض حاد في حصة المواطن فبعد ان كانت تبلغ ما بين (85 – 100) بيضة في السنة انخفضت هذه الحصة الى نحو (20) بيضة في السنة اي حوالي 20% عما كانت عليه . وبحسب التقديرات من الجهات ذات العلاقة تقدر حاجة العراق الان حوالي (4) مليارات بيضة و(400) الف طن من لحوم الدواجن ومشتقاتها في السنة . بينما واقع الانتاج الفعلي هو (800) مليون بيضة و(80) الف طن من لحوم الدواجن . اي نحن ننتج فقط 20% مما نستهلك من بيض ولحوم دواجن . ويتم تغطية وسد حاجة المتبقي من خارج البلد وهي تشكل (4) اضعاف مما ينتج في داخل البلد . رغم الحاجة المهمة والاساسية لمنتجات هذا القطاع الا انه بقي لفترة طويلة من الزمن يتراوح في مكانة ان لم يكن قد شهد تطور نسبي محدود جداً لا يتناسب والحاجة الفعلية اليه ، وانعكس هذا التدهور بشكل واضح كما في الجدول رقم (1) بعد عام 2003 وما رافقته من احداث سياسية واقتصادية خطيرة تمثلت بالاحتلال العسكري للعراق حيث انخفضت الكميات المنتجة من لحم الدجاج من (122,5) الف طن عام 2002 لتصل الى (53,6) الف طن عام 2003 واستمرت بالانخفاض ثم ارتفعت تدريجياً الى (59,7) و(55,6) عامي 2005 – 2006 قبل التدهور الامني ثم عاد الى الانخفاض مرة اخرى . ان هذا الارتفاع والانخفاض يتغير تبعاً للظروف الامنية وتوفير الطاقة وبدائلها (مولدات ، ديزل ، ...) ولكن ظلت الزيادة في الانتاج دون مستوى الانتاج في عامي 2001 ، 2002 . والحال نفسه بالنسبة لانتاج بيض المائدة الذي بلغ انتاجه في عام 2002 (1,06) مليون بيضة انخفض الى (0,604) مليون بيضة عام 2003 ثم عادوا الى الارتفاع والانخفاض للاسباب السابقة نفسها ليصل الى (0,704) مليون بيضة عام 2009 . وكما هو موضح بالجدول رقم (1)



جدول (1) يمثل واقع انتاج لحم الدجاج وبيض المائدة للفترة 2000 - 2009

السنوات	لحم دجاج (الف طن)	بيض مائدة (مليون بيضة)
2000	82,5	0,833
2001	108,4	0,875
2002	122,5	1,095
2003	53,2	0,604
2004	46,3	0,964
2005	59,7	1,034
2006	55,6	0,932
2007	40,3	0,808
2008	36,9	0,916
2009	34,1	0,704

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الاتماني ، الجهاز المركزي للاحصاء ، مديرية الاحصاء الزراعي ، التقارير السنوية للدواجن من 2000 – 2009 ، بغداد .

- وكما يتضح لنا من الجدول السابق الذي يتضمن سلسلة متعاقبة لسنوات الدراسة 2000 – 2009 يظهر لنا الملاحظات التالية ان هنالك انخفاض وتذبذب في كميات الانتاج تعود الى جملة اسباب هي :
1. تدمير البنى التحتية بعد احداث 2003 بصورة تكاد تكون شاملة .
 2. ايقاف دعم الدولة لمستلزمات الانتاج وخاصة الاعلاف (العليق الخاصة بالدواجن).
 3. الوضع الامني المتردي وبالتالي عزوف المستثمرين عن تشغيل حقولهم .
 4. مشكلة الطاقة الكهربائية مما جعل المنتج يتوجه نحو انتاج الكهرباء عن طريق المولدات مما سبب ارتفاعاً كبيراً في التكاليف حيث تقدر تكاليف الطاقة بحوالي 8% من اجمالي تكاليف الانتاج¹ . اضافة الى مشاكل التشغيل مثل (توفر الكاز والصيانة والادامة وغيرها) مما ادى الى زيادة تكاليف انتاج الطاقة كل ذلك جاء متزامناً مع الارتفاع الكبير في معدلات درجات الحرارة نتيجة للاحتباس الحراري وغيره .
 5. ارتفاع اسعار العليق العلفية بشكل كبير مما ادى الى ارتفاع تكاليف الانتاج خاصة وان العلف تم استيراده من الخارج مما ضاعف من ارتفاع التكاليف .
 6. انفتاح العراق واغراق اسواقه بالسلع الاجنبية المختلفة وما نتج عنه من دخول كميات كبيرة من لحوم الدواجن وبيض المائدة ومن مناشئ رديئة وباسعار مدعومة من قبل الدول المنتجة لها (ايران تدعم المنتج المصدر بواقع 3%)² .
 7. فقدان حلقات مهمة من العمليات الانتاجية مثل مشاريع الامهات والجدات والاصول .

¹ الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية الاحصاء الزراعي ، التقرير السنوي للدواجن لسنة 2006. الرقم مستخرج من قبل الباحث استناداً الى معطيات التقرير .

² الاتحاد العراقي لصناعة الدواجن . ندوة حول واقع صناعة الدواجن ، 2009 ، بغداد .



ان هذا الانخفاض في الانتاج يبدو واضحاً للغاية حين مقارنة كميات الانتاج بين عامي 2008 و 2009 . حيث نلاحظ انخفاض في معدلات الانتاج بالنسبة للدجاج اللازم بواقع 7,7% وبالنسبة لانتاج بيض المائدة بواقع 23%³ . اما بنسبة مساهمة القطاع الخاص والحكومي في كمية الانتاج فهي كالتالي :

1. انتاج لحوم الدواجن يمثل انتاج القطاع الخاص 99,6% من اجمالي الانتاج في عام 2009 بينما انتاج القطاع الحكومي يمثل فقط 0,04% اي بنسبة لا تذكر اي سيادة انتاج القطاع الخاص في هذا الفرع الاقتصادي المهم .
2. انتاج بيض المائدة . فان القطاع الخاص يمثل 65,3% من اجمالي الانتاج في عام 2009 والقطاع الحكومي يمثل 0,7% من اجمالي الانتاج بينما التربية المنزلية حيث مساهمتها في انتاج البيض بحدود 34%⁴ .

وكما يلاحظ ان السنوات الاخيرة والتي تكاد تقترب من عقد من الزمن ان حال هذه الصناعة الحيوية والضرورية التي يفترض ان تدعم بكل الامكانيات وبكل الوسائل والطرق للاهمية القصوى التي تحتلها في سلة المستهلك العراقي لم ينظر لها باي عين اعتناء سواء من دعم دور القطاع الخاص بالدعم المادي والمعنوي او بالتشريعات او دور اساسي ومطلوب محلي للقطاع العام الذي معني اولاً واخيراً بهذا الدور في هذه المرحلة الحاسمة.

المبحث الثاني/ مقومات قطاع صناعة الدواجن في العراق خلال الفترة 2000 – 2009

ان صناعة الدواجن حققت قفزة كمية في نهاية التسعينات وخلال برنامج الدعم الخاص بالدواجن رغم ان هذا البرنامج دفع هذه الصناعة الى الامام بالاتجاه الكمي واهمل النوع ولم يكن العمل وفق خطط او برامج واضحة لتلبية حاجة فرضتها ظروف الحصار انذاك ، كذلك لم يكن الاهتمام منصباً على احداث تكامل بين حلقات الانتاج في هذا القطاع وادى ذلك الى ظهور صناعة متشردمه تحتاج الى اعادة الترتيب والتأهيل وازافة حلقات وربطها وفق خطط مدروسة .

وبعد عام 2003 دمر القطاع العام لصناعة الدواجن بسبب الحرب واعمال السلب والنهب التي اعقبها ومن ثم تردي الاوضاع الامنية ادى الى تراجع كبير في صناعة الدواجن للقطاع الخاص خصوصاً ، ان معظم مقومات هذه الصناعة (مزارع، مجازر، معامل علف ، مفاقس) تقع في مناطق ساخنة ومضطربة امنياً (ابو غريب، الطارمية، الغالبية، المدائن، بسمايه، وغيرها) . مما يصعب الوصول اليها والتواجد فيها هذا بالازافة الى مشكلتي الطاقة والاغراق . حيث بلغت اعداد المزارع العاملة في عام 2009 (945) مزرعة في حين توقفت (4769) مزرعة عن العمل⁵ اي ان 19,8% من اجمالي المزارع للدواجن في العراق تعمل الان وهي نسبة متدنية جداً .

يقسم قطاع صناعة الدواجن الى قطاعين هما :

1. مشاريع القطاع الخاص .
2. مشاريع القطاع العام .

³ من اعداد الباحث بناء على معلومات الواردة في الجدول السابق

⁴ وزارة التخطيط والتعاون الامماني ، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية الاحصاء الزراعي ، تقرير دواجن 2009 .

⁵ الاتحاد الوطني لمنتجي الدواجن ، مصدر سابق .



ثم تقسم مشاريع كل قطاع الى فروع ثانوية حسب نوع الانتاج الذي تمارسه :

1. مشاريع القطاع الخاص

تعرضت هذه المشاريع بعد احداث 2003 اسوة بغيرها الى الكثير من اعمال التخريب والهدم والنهب والباقي العامل فيها يشكو من عدم توفر العناصر الرئيسية لعلائق الدواجن وقلة حقول الاجداد والامهات وحقول الاصول مما يؤدي الى استيراد بيض التفقيس (بمشاكله من حيث النوعية ، الجودة ، الصلاحية) وبالإضافة مشاكل ادارية حقيقية مثل توفر الطاقة ومستلزمات تشغيل الحقول وغيرها . فمثلاً في سنة 2009 المشاريع المتوقفة عن العمل (3679) مشروع تمثل نسبة 66% من اجمالي المشاريع بينما هذه النسبة كانت في سنة 2004 42%⁶ . ذلك يظهر لنا المدى والتأثير الكبير الذي افرزه الوقع الامني على مكانة ومساهمة هذا القطاع في سد احتياجات البلد .

1.1 مشاريع فروج اللحم

اوضح الجدول رقم (2) انخفاض اعداد المشاريع لفروج اللحم من (3377) مشروع عام 2000 الى (2001) مشروع عام 2004 الى (1241) مشروع عام 2009 . اي انخفضت اعداد المشاريع من عام 2000 لغاية 2009 بنسبة 63% وهي نسبة عالية جداً . ويلاحظ ان هناك انخفاض واضح في اعداد مشاريع القطاع الخاص وخاصة في مشاريع انتاج فروج اللحم وامهات بيض التفقيس مقارنة بمشاريع الدجاج البياض .

جدول (2) يمثل اعداد مشاريع القطاع الخاص المنتجة فعلاً

السنة	العدد في عام 2000	العدد في عام 2004	العدد في عام 2009
فروج اللحم	3377	2001	1241
امهات بيض التفقيس	98	81	27
دجاج بياض	107	172	194

المصدر : وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مصدر سابق ، الارقام مجمعة من قبل الباحث من تقارير لسنوات مختلفة .

2.1 مشاريع امهات بيض التفقيس

من خلال الجدول رقم (2) نلاحظ انخفاض كبير حصل في اعداد هذه المشاريع فمن (98) مشروع عام 2000 الى (27) مشروع عام فقط في عام 2009 . اي بنسبة انخفاض مقدارها 72,4% . مشاريع الدواجن البياض

وكما هو موضح في الجدول رقم (2) نلاحظ ارتفاع اعداد المشاريع ضمن (107) مشروع لانتاج البيض عامه في عام 2000 الى (194) مشروع عام في عام 2009 اي بنسبة زيادة مقدارها 81,3% ان الزيادة الحاصلة في اعداد المشاريع يعود الى اضافة اعداد الحقول في اقليم كردستان العراق (حيث الوضع الامني والاقتصادي مستقر) والتي بدأت عملية الاستقرار فيها اواسط عقد التسعينات القرن الماضي .

⁶ وزارة التخطيط ، مصدر سابق ، تقارير دواجن 2004 ، 2009 .



3.1 معامـل العلف الكـبرى

ان تغذية الدواجن تعد عنصراً أساسياً ومحدداً للإنتاج حيث يتم من خلالها تزويد جسم الحيوان باحتياجاته لإدامة الجسم وفعالياته الحيوية والإنتاجية . ويعاني هذا القطاع من مشاكل عديدة البعض منها مرتبطة بالوضع العام للبلد من النواحي السياسية والاقتصادية ، ومن خلال الجدول (3) ان العراق يمتلك (15) معمل علف كبير كانت الدولة تمتلكها سابقاً ثم بيعت للقطاع الخاص عام 1987 اثر الاتجاه نحو اتباع سياسة إعادة هيكلة الاقتصاد وبعد اتجاه الاقتصاد العالمي من إعادة التكييف الهيكلية لمؤسسات وشركات الاقتصادات الرأسمالية وكذلك الدول النامية . اجمالي طاقتها الإنتاجية التصميمية 212 طن/ساعة . اثنان منها دمرا بالكامل بعد 2003 ، واربعة منها تعمل بـ50% من الطاقة الإنتاجية التصميمية بينما الباقي تعمل بطاقات تتراوح بين 60 – 70% مما يعني ان معدل التشغيل 53% وبالتالي سوف تنتج فقط 113 طن/ساعة وهذا غير كاف لتوفير العلف لمزارع الدواجن فضلاً عن قدم تلك المعامل .

جدول (3) واقع معامـل العلف الكـبرى والمجازر الكـبرى للدواجن للفترة بين (2008 – 2000)

النوع	العدد	الطاقة التصميمية
معامل علف كبير	15	212 طن/ساعة
مجزرة دواجن كبرى	10	3700 طن/ساعة

المصدر : اسماعيل عبيد حمادي وآخرون ، واقع انتاج الدواجن وأفاقه المستقبلية في العراق ، في مقدم الى اتحاد مربي الدواجن ، غير منشور ، 2008 .

4.1 مجازر الدواجن الكـبرى

بالرجوع الى معطيات الجدول رقم (3) اعلاه نلاحظ ان عدد المجازر للدواجن هي (10) مجازر وبطاقة تصميمية (37) الف طن/ساعة . واقع الحال ان اثنتين فقط من هذه المعامل تعمل وهي بطاقة انتاجية تبلغ (7500) طن/ساعة اي حوالي 20% من الطاقة التصميمية . اما الباقي فهي معطلة الآن ولكن جاهزة للتشغيل ويعود السبب الرئيسي في ذلك الى ضعف كمية الانتاج المحلي .

5.1 المفاقـس

عند ملاحظة واقع المفاقـس على مستوى العراق نجد ان هنالك انخفاضاً واضحاً في اعدادها وهذا يعود الى جملة اسباب يقف في مقدمتها اعتماد صناعة الدواجن في العراق على بيض التفقيس المستورد من خارج البلاد ولعدم وجود حقول الاجداد والامهات التي توفر بيض التفقيس المحلي . حيث انخفضت اعداد المشاريع المنتجة فعلياً من (91) مشروع عام 2003 تنتج (44775) الف فرخ الى (27) مشروع عام 2009 تنتج فقط (14078) الف فرخ⁷ اي انخفض اعداد المشاريع بنسبة 70% واعداد الافراخ بنسبة 69% للفترة ما بين عامي 2003 و2009 .

2. مشاريع القطاع الحكومي المباعه والمستأجرة

قامت الدولة قبل عام 2003 ببيع وتأجير العديد من المشاريع الاستراتيجية المتعلقة بكافة فروع الانتاج الحيواني الى القطاع الخاص . وان ما جرى من احداث بعد 2003 من اعمال سلب ونهب وتخريب ادى الى تضاعف حجم مساهمة هذه المشاريع من اجمالي الانتاج . وكانت جميع هذه المشاريع في مجال انتاج البيض بانواعه (مائدة، تفقيس، ...) مثل مشاريع الطارمية والصويرة والمرادية والغالبية والخالص وغيرها .

⁷ وزارة التخطيط ، مصدر سابق ، الارقام المجمعة من قبل الباحث من عدة تقارير للدواجن لسنوات مختلفة .



1.2 مشاريع انتاج بيض التفقيس

اوضح الجدول (4) ان هنالك (17) مشروع كبير لانتاج بيض المائدة تم بيعها من قبل الدولة الى القطاع الخاص قبل عام 1987 وان طاقتها الانتاجية التصميمية كانت تبلغ (2,080) مليون بيضة . واحدة منها مهدم بالكامل واربعة تعمل بنصف طاقتها الانتاجية التصميمية بينما الباقي والبالغ عددها (12) مشروع فتعمل بطاقة انتاجية تتراوح بين (70% - 90%)⁸ . اي لا يوجد اي مشروع يعمل بكامل الطاقة الانتاجية . ان واقع ما تنتجه هذه المشاريع الان هو (1,260) مليون بيضة سنوياً ، اي حوالي 60% فقط من اجمالي الطاقة الانتاجية . التصميمي

جدول (4) يوضح اعداد المشاريع لانتاج البيض بمختلف انواعها وطاقاتها التصميمية للفترة من 2000 - 2008

نوع المنتج التفاصيل	بيض المائدة	بيض لانتاج افراخ اللحم	بيض لانتاج الدجاج البياض
عدد المشاريع	17	9	3
الطاقة التصميمية (مليون بيضة)	2,080	323	31

المصدر : اسماعيل عبيد حمادي آخرون ، واقع انتاج الدواجن وأفاقه المستقبلية في العراق ، بحث مقدم الى اتحاد مربي الدواجن، 2008 ، الارقام مجمعة من عدة جداول .

2.2 مشاريع انتاج بيض التفقيس

وهي تتنوع بين مشاريع لانتاج بيض التفقيس لافراخ اللحم ومشاريع لانتاج بيض التفقيس لانتاج الدجاج البياض . بالرجوع الى الجدول(4) نلاحظ ان مشاريع انتاج بيض التفقيس لافراخ اللحم هي (9) مشاريع كبيرة وبطاقة تصميمية بلغت (0,323) مليون بيضة تفقيس سنوياً ، واحدة من هذه المشاريع متوقفة كلياً بسبب السرقة والنهب واربعة مشاريع اخرى مهدمة جزئياً وتعمل بنصف طاقتها الانتاجية . اما الاربعة الباقية فهي تعمل بحوالي 80% من طاقتها الانتاجية وذلك لكونها تقع في اقليم كردستان . الانتاج الحالي هو (0,183) مليون بيضة تفقيس اي انها تشغل بطاقة 56% من طاقتها الانتاجية . وهذا يعني ان هنالك عجز في بيض التفقيس وبالتالي انخفاض انتاج فروج اللحم من جهة ومن جهة اخرى زيادة في استيراد بيض التفقيس من الخارج . اما مشاريع انتاج بيض التفقيس لانتاج الدجاج البياض كما هو واضح في الجدول رقم (4) السابق انه هناك (3) مشاريع كبرى واحدة منها تشغل بنصف طاقتها الانتاجية والاثنان الاخران يعملان بحوالي 80% من الطاقة الانتاجية وذلك لوجودهما في اقليم كردستان حيث الاستقرار الاقتصادي والامني . وهذا يعني ان اجمالي معدل التشغيل للمشاريع هي 70% من طاقتها الانتاجية وبالتالي سيكون فقط (21) مليون بيضة تفقيس . وهي منخفضة جداً مما انعكس سلباً على انتاج البيض مستقبلاً .

⁸ د. اسماعيل عبد حمادي ، مصدر سابق .



نسبة مساهمة كل من القطاع الخاص والحكومي في صناعة الدواجن

من الجدول (5) نلاحظ ان الانتاج يتمركز في مشاريع القطاع الخاص يفرعها مشاريع الخاصة والتربية المنزلية . وهو ما ينسجم مع سياسات وتوجهات الدولة بدعم القطاع الخاص . وان مساهمة النشاط الحكومي كانت ضئيلة جداً وغير مؤثرة . وحتى التربية المنزلية لانتاج البيض فان نسبة مساهمتها تنخفض من سنة الى اخرى . ان الانخفاض في نسبة مساهمة النشاط الحكومي لا يعود فقط الى زيادة دور القطاع الخاص بل لاسباب سياسية واقتصادية وامنية اخرى .

جدول (5) يوضح نسبة مساهمة كل قطاع وحسب نوع الانتاج في عامي 2004 و 2009

نوع القطاع	فروج اللحم		بياض	
	2004	2009	2004	2009
خاص	%99,13	%99,6	%29,8	%65,3
عام (مباع ، مؤجر)	%0,87	%0,4	%32,9	%0,7
تربية منزلية (بياض)			%37,3	%34

المصدر : وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مصدر سابق ، الارقام مجمعة من عدة تقارير ولسنوات مختلفة من قبل الباحث .

المبحث الثالث/ اسعار لحوم الدواجن وبيض المائدة المحلي والمستورد

تلعب الاسعار دوراً مهماً في تنمية وتطوير قدرات مشاريع الاعمال لذلك فان اسعار المنتجات الحيوانية ومنها اسعار لحوم الدواجن والبيض تمثل اداة فعالة في زيادة الانتاج الزراعي وتطويره وذلك لاهميتها في توجيه واتخاذ القرارات الانتاجية وتحمل مخاطر الانتاج من قبل المنتجين الزراعيين من خلال تحفيزهم في زيادة الانتاج وتحسين نوعيته . لذا فان هذه الاسعار لها دور بارز في توجيه الاستثمار في هذا القطاع الحيوي . ان اسعار هذه المنتجات تعكس في الحقيقة تقاطع مصالح طرفين هما المنتج الذي ينظر الى الاسعار على انها ايراد ويرغب بتعظيمه والمستهلك الذي ينظر الى الاسعار على انها كلفة ويرغب بخفضها .

مرت الاسعار للمنتجات الزراعية في العراق بعدة مراحل . فقبل عام 1975 كانت الاسعار تحدد وفق آلية السوق وكان تدخل الدولة محدود واتسم الانتاج بالتذبذب وعدم الاستقرار . اما بعد عام 1975 فقد قامت الدولة بتحديد الاسعار وتأسيس علاوي شعبية وبالتالي حافظت على الاسعار من جهة ومن جهة اخرى اثرت في نوعية المنتج وبالنتيجة اضعفت الاستثمار الزراعي مما ادى الى انخفاض اسعار الدجاج والبيض وتدني نوعيتهما المنتج محلياً فحققت فوائد للمستهلك الا انها اخرجت كثيراً بالانتاج الزراعي بشقيه الحيواني والنباتي خاصة بعد عام 1974 حيث ظهرت ثلاث انماط للانتاج الزراعي كلها تعمل ضمن ادارة الدولة بشكل مباشر او غير مباشر كالمزارع الجماعية ومزارع الدولة والمزارع التعاونية ولا تخرج اي مشروع او مزرعة على اي من هذه الانماط الثلاثة . وبعد عام 1990 واثر فرض الحصار الاقتصادي توقفت سياسة دعم اسعار المستهلك من قبل الدولة وتوقف ايضاً دعم مستلزمات الانتاج للقطاع الزراعي . اما الفترة من 1999 ولغاية 2003 فقد اتخذت الدولة عدة اجراءات ساهمت بدعم بعض مستلزمات الانتاج (بيض تفقيس ، علف ، ادوية وعلاجات) مما اتاح للمستهلك الحصول على المنتج باسعار منخفضة 1250 دينار لطبق البيض و1350 دينار للكيلو غرام الدجاج . اما الاسعار خلال فترة الدراسة 2000 – 2009 فهي موضح في الجدول رقم (7)



جدول (7) اسعار لحم الدجاج وبيض المائدة المحلي والمستورد للمدة من 2000 – 2009 (بالدينار العراقي)

طبقة بيض مستورد		طبقة بيض عراقي		كغم لحم دجاج مستورد		كغم لحم دجاج عراقي		الاسعار السنوات
نسبة النمو في الاسعار	سعر	نسبة النمو في الاسعار	سعر	نسبة النمو في الاسعار	سعر	نسبة النمو في الاسعار	سعر	
		سنة اساس	1250			سنة اساس	1350	2000
		سنة اساس	1250			سنة اساس	1350	2001
		سنة اساس	1250			سنة اساس	1350	2002
سنة اساس	2000	%100	2500			%48	2000	2003
%25	2500	%180	3500	سنة اساس	2500	%122	3000	2004
%50	3000	%220	4000	%20	3000	%159	3500	2005
%175	5500	%380	6000	%100	5000	%344	6000	2006
%150	5000	%380	6000	%40	3500	%270	5000	2007
%162	5250	%360	5750	%50	3750	%252	4750	2008
%162	5250	%360	5750	%44	3600	%315	5600	2009

المصدر : الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على معطيات تقارير الدواجن السنوية الصادرة من مديرية الاحصاء الزراعي ، الجهاز المركزي للاحصاء للاحوام من 2000 الى 2009 . علما بانه تم اخذ معدل الاسعار السنوية ، والجزء الاخر اخذ من احصاءات الشركة العامة لخدمات الثروة الحيوانية ، مديرية مشاريع الدواجن للسنوات المذكورة اعلاه .

من خلال الجدول رقم (7) اعلاه نلاحظ :

1. اسعار المفرد للحم الدجاج

اظهر الجدول ان اسعار لحوم الدجاج المنتجة محلياً ثابتة للفترة من 2000 – 2002 ويعود ذلك الى تحديد الاسعار من قبل الدولة في تلك الفترة من خلال تعاقب وزارة الزراعة مع عدد من اصحاب الحقول الصغيرة على اساس تجهيزهم بمستلزمات الانتاج المدعومة مقابل تسليمهم 80% من انتاجهم الى الوزارة ومن ثم تقوم الوزارة بتسويقه الى المستهلكين من خلال منافذ التوزيع الحكومية مثل الاسواق المركزية والجمعيات وغيرها .

بينما شهدت الفترة من 2003 – 2009 ارتفاعاً كبيراً في اسعار لحوم الدجاج المنتج محلياً بسبب توقف دعم الدولة وعوامل اخرى فقد ارتفع السعر من (2000) دينار للكيلو عام 2003 يصل الى (5600) دينار للكيلو عام 2009 (الارتفاع في اسعار عام 2006 نتيجة لتفشي مرض انفلونزا الطيور) وقد بلغ معدل السعر (4250) دينار/كيلو للفترة من 2003 – 2009 وهو معدل سعر مرتفع مقارنة بمعدل سعر (1350) دينار للفترة من 2000 – 2002 اي بنسبة ارتفاع مقدارها 315% نلاحظ كذلك تذبذب اسعار الدجاج وذلك لاعتمادها على تحسن الوضع الامني وتوفر وانخفاض اسعار المحروقات وغيرها (2007 – 2008) اما اسعار لحوم الدجاج المستورد فهي ثابتة نسبياً ما عدا الارتفاع الذي حصل نتيجة لتفشي وباء انفلونزا الطيور عالمياً وبالتالي تشديد الرقابة على الاستيراد من الخارج⁹ . ولدى مقارنة اسعار الدجاج المجزور محلياً من الدجاج المستورد خلال عام 2008 مثلاً . نلاحظ ان المجزور محلياً يتراوح سعره بين (2500) – (\$3000) للكيلوغرام في حين المستورد حوالي (\$1650) للكيلوغرام ويمتاز بثبات سعره واي تغير في سعره يكون طفيفاً على عكس المجزور محلياً الذي يرتفع وينخفض سعره بشكل كبير نتيجة لتأثره بعوامل الطقس واسعار المحروقات وغيرها¹⁰ .

⁹ جنيد الرسام ، واقع انتاج الدواجن في العراق ، بحث منشور ، عام 2009 .

¹⁰ الاتحاد العراقي لصناعة الدواجن ، مصدر سابق ، 2009 .



وعند مقارنة نسبة نمو أسعار الدجاج المحلي مع مثيلة المستورد ونلاحظ ان نسبة نمو أسعار المحلي تتخطى كثيراً نسبة نمو أسعار المستورد حيث بلغت نسبة النمو في سعر المحلي في عامي 2006 ، 2009 و344% و315% على التوالي في حين ان نسبة الزيادة في أسعار المستورد في اعلى حالاتها عام 2006 بلغت 100% هما يوضح مدى قدرة الناتج المحلي من الدجاج على سد حاجة السوق .
وتجدر الإشارة الى ان نسبة مهمة من الدجاج المنتج محلياً يتم بيعه لغرض الذبح حياً في الاسواق ويتم تسويقه من قبل اصحاب الحقول وكذلك المقاولين ولا تتوفر معلومات دقيقة وكافية عن كمية الدجاج الحي المسوق بهذه الطريقة ولا عن أسعاره التي هي الاخرى تساعد بشكل واضح .

اسعار المفرد للبيض

اظهر الجدول رقم (7) ان أسعار طبقة البيض المنتجة محلياً كانت ثابتة للفترة من 2000 – 2002 وذلك لدعم وزارة الزراعة لمنتجي البيض وبنفس الاسلوب الذي اتبع مع منتجي الدواجن .
بينما شهدت الفترة 2003 – 2009 ارتفاعاً كبيراً في أسعار بيض المائدة بسبب توقف دعم الدولة بشكل شبه تام وارتفاع تكاليف الانتاج فقد ارتفع السعر من (2500) دينار للطبقة عام 2003 يصل الى (5750) دينار للطبقة عام 2009 . هذا وقد بلغ معدل السعر (4785) دينار للطبقة للفترة من 2003 – 2009 مقارنة بمعدل سعر (1250) دينار للطبقة للفترة من 2000 – 2002 .

بينما أسعار طبقة البيض المستوردة فيظهر الجدول عدم وجود اي سعر للمدة من (2000 – 2002) وذلك لانعدام الاستيراد بسبب كفاية الانتاج المحلي في تلك الفترة . اما الزيادة الحاصلة في الاسعار خلال المدة 2003 – 2009 فتعود الى ارتفاع تكاليف الانتاج عالمياً (مثل استخدام الذرة الصفراء والفول الصويا وهما مكونان رئيسيان للعليق كوقود حيوي) وظهور وباء الانفلونزا وغيرها .
وعند مقارنة نسبة نمو أسعار البيض نجد ان أسعار البيض المحلي قد حققت نسب نمو عالي في الاسعار (380% ، 360%) في حين بلغت اعلى نسبة نمو في أسعار البيض المستورد (175%) مما يوضح ضعف قدرة الانتاج المحلي من البيض على سد حاجة السوق .

2. اسباب تضخم أسعار الدواجن والبيض محلياً

لدى مقارنة الاسعار بين المنتجات المحلية والمستوردة من الواضح ان أسعار المنتجات المحلية كانت مرتفعة جداً مقارنة بمثيلاتها المستوردة وذلك لارتفاع كلف الانتاج وانخفاض انتاجية عوامل الانتاج ، لذا تحدد الاسباب الرئيسية للتضخم في الاسعار لهذه المنتجات بما يلي :

أ. ارتفاع تكاليف الانتاج الزراعي من الاعلاف والادوية والافراخ ومصادر طاقة ومحروقات ومستلزمات انتاج اخرى نتيجة لتوقف دعم الدولة . فمثلاً توقف استيراد الاعلاف المركزة من قبل الدولة ادى الى تأثر مشاريع الدواجن بنسبة تزيد عن 75% من نشاطها بشكل كبير مما ادى الى وصول الانتاج الى درجة متدنية جداً¹¹ .
اذ ارتفعت أسعار الاعلاف خلال عام 2008 فقط من (350) الف دينار للطن الواحد الى (600) الف دينار للطن¹² . والشيء نفسه يسري على باقي بنود التكاليف الاخرى .

¹¹ وزارة التخطيط والتعاون الاممائي ، دائرة التخطيط الزراعي ، خطة تنمية القطاع الزراعي 2009 ، بغداد ، ص 10 .

¹² الجمعية العراقية لمنتجي الدواجن ، مصدر سابق ، ص 3 .



ب. سياسة الاغراق في السوق العراقية

يعرف الاغراق بأنه الحالة التي يكون فيها سعر تصدير السلعة اقل من سعر بيعها محلياً او باقل من تكاليف انتاجها¹³. اي انها احد صور المنافسة غير العادلة. بعد عام 2003 تم فتح الحدود مع البلدان المجاورة بموجب قانون (87) لبريمر الحاكم المدني للعراق الذي سمح بدخول كل البضائع الاجنبية بدون ضرائب ورسوم. وتعطيل المؤسسات ذات العلاقة من كمارك وجهاز تقييس وسيطرة نوعية ودوائر الرقابة الصحية وغيرها من مؤسسات ذات العلاقة فتحوط السوق العراقية من سوق مسيطر عليها بنسبة عالية الى سوق مكشوفة، فقد دخلت انواع من السلع الرديئة والمغشوشة وبكميات كبيرة جداً، وقد قامت الشركة العامة لخدمات الثروة الحيوانية بوضع خطط خاصة بدخول المنتجات الزراعية المستوردة وبموافقات خاصة بالاستيراد على ضوء معرفتها بالانتاج المحلي المتوقع وموسميته وعدم التسبب باغراق الاسواق الا ان عدم التزام المنافذ الحدودية بالضوابط والتعليمات والسماح بدخول منتجات الدواجن حتى بدون اجازات استيراد مما ادى الى ان المستوردين هم الذين يتحكمون بالاسواق. ان ارتفاع تكاليف اسعار المنتجات المحلية مقارنة باسعار نظيراتها المستوردة بالاضافة الى قلة حجم الانتاج المحلي وقلة وعي وادراك المستهلك العراقي للمخاطر كل ذلك ادى الى زيادة الاستيراد من هذه المنتجات خاصة وقد لعب التجار المتنفذين دوراً كبيراً في استيراد مختلف السلع ذات المنشأ غير المعروف او منشأ ينتج حسب المواصفات التي يحددها له التاجر نفسه مما اربك السوق المحلية ودمر تماماً المنتج الوطني رغم قلته وضعف تجربته. ويوضح الجدول رقم (8) ادناه الزيادة الحاصلة في قيمة وكمية وواردات العراق من الدواجن المذبوحة.

جدول (8) يوضح واردات العراق من الدواجن المذبوحة والقيمة (مليون دولار) والكمية (الف طن)

متوسط الفترة 2004 – 2007		متوسط الفترة 2000 – 2003	
كمية	قيمة	كمية	قيمة
1,26	1,98	2,10	3,30

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية المجلد ، 26، 27، 28. من الجدول اعلاه نلاحظ ارتفاعاً كبيراً من متوسط كميات وأرقام الواردات من لحوم الدواجن بين الفترتين وذلك لاسباب آتفة الذكر. اذ ارتفعت متوسط الكمية من 1260000 طن بقيمة 1980000 دولار الى 2100000 طن بقيمة \$3300000 دولار اي نسبة زيادة 66% بالنسبة للكميات و60% بالنسبة للقيمة. ومن خلال التقرير النصف سنوي للشركة العامة لخدمات الثروة الحيوانية لعام 2010 نلاحظ ان الشركة قد منحت موافقات استيراد بكمية (283,96) طن من الدواجن ومنتجاتها و(1,975,500) كارتون بيض مائدة خلال الستة اشهر الاولى من عام 2010 فقط¹⁴.

¹³ د. بلاسم جميل خلف ، الاسعار الزراعية ، بحث غير منشور ، 2008 .

¹⁴ التقرير النصف السنوي الصادر من الشركة العامة لخدمات الثروة الحيوانية للاشهر ، الستة الاولى من عام 2010، ص6.



الاستنتاجات

1. خلال فترة الدراسة للمدة 2000 – 2009 كان دور الدولة خلال الاعوام 2000 – 2003 دور مركزي ومباشر في دعم او الاشراف على الانتاج بينما نجد ان هذا الدور تلاشى تماما واصبح شبه عاجز او مشلول عن دعم هذا القطاع الحيوي .
2. ساهم التاجر العراقي بدرجة او اخرى بتبديد القدرات الوطنية والمحلية لانتاج الدواجن التي تساهم في سد مادة غذائية أساسية للمستهلك العراقي .
3. دخول كميات كبيرة من بيض المائدة ولحم الدجاج الى العراق بعد عام 2003 بعضها مغشوشه وغير صالحه للاستهلاك البشري والبعض الاخر مدعومه من قبل الدول المصدره وتم بيعها بأسعار تقل عن أسعار المنتج المحلي مما حمله خساره جعلته غير قادر على الاستمرار في الانتاج .
4. ضعف القاعدة المادية لنمو الثروة الحيوانية والمتمثلة بالاعلاف والمستلزمات البيطرية وعجز الدولة عن دعم هذا القطاع .
5. أنقطاع الكهرباء الوطنية والارتفاع الكبير في أسعار المشتقات النفطية وتوقف دعم الدوله لمدخلات الانتاج والاعلاف والقاحات ادى الى ارتفاع تكاليف الانتاج وجعلها غير قادره على منافسة المستورد .
6. منافسة اسعار منتجات الدول المجاورة للمنتج المحلي (سياسة اغراق السوق) ويتوضح ذلك من خلال اعطاء هذه الدول دعم لصادراتها (مثلاً ايران تعطي 3% رسم انتاج للمصدر والمنتج) .
7. تذبذب اسعار المنتج المحلي من لحوم الدواجن وبيض المائدة على عكس اسعار المستورد منها .
8. قلة اعداد المجازر الخاصة بالدواجن وقدمها على الرغم من عدم توفر الانتاج المحلي الكافي والمستمر اللزمان لتشغيلها .
9. قلة اعداد مزارع انتاج الاصول والامهات والجدات وبالتالي تأثيرها على قلة اعداد المفاقس .

التوصيات

1. ضرورة قيام الدولة بالتدخل المباشر واتباع سياسة فعالة وحيوية تساهم بدعم وتشجيع اقامة صناعة الاعلاف والمركبات البروتينية والمكملات الغذائية من المخلفات الزراعية .
2. اعتبار المجازر من مشاريع النفع العام وعلى الدولة القيام بالسيطرة على المجازر الحالية واعمارها من خلال الترويج للاستثمار في هذا الجانب .
3. تشجيع القطاع الخاص ، شركات مساهمة او محدودة لانتاج كبير وتكنولوجيا حديثة من خلال قروض طويلة الاجل وميسرة الدفع وتأجير اراضي واعفاءات ضريبية .
4. تشجيع الاستثمار العربي والاجنبي من خلال سن القوانين والتشريعات اللازمة وتقديم الضمانات والمحفزات ومن خلال نظام Joint Venture لتطوير بعض المشاريع القائمة .
5. حماية المنتج المحلي من المنافسة الاجنبية لفترة محدودة من خلال :
 - أ. زيادة الرسوم الكمركية الى المستوى الذي يضمن المنافسة المتكافئة .
 - ب. تطبيق نظام الحصص والاجازات ، على ان يتسم هذا النظام بالمرونة حتى لا يضيء تطبيقه الى احتكار المنتجين المحليين والاضرار بمصلحة المستهلكين .
 - ج. اخضاع المستورد الى الفحص النوعي والكمي .
6. المزارع النموذجية (التجربة اليابانية) . تقوم الدول بالمبادرة باتشاء مشاريع لصناعة الدواجن النموذجية تقام على اساس تكامل زراعي – صناعي واستخدام تكنولوجيا حديثة واستغلال اراضي المشروع في زراعة الاعلاف وتصنيع وتعليب وتجميد وتغليف منتجات المشروع ومن ثم بيع المشاريع الى القطاع الخاص بعد نجاحها ليستمر القطاع الخاص بالعملية .



7. معظم المشاريع الناجحة في الدول المجاورة هي مشاريع مزدوجة التكوين (دولة / قطاع خاص) و(قطاع خاص / استثمارات اجنبية) وامكانية تطبيق الحالتين في العراق .
8. شراكة حقيقية بين المنتجين في قطاع الدواجن ووزارة الزراعة ومؤسساتها وشركاتها تتمثل بتلاقي وجهات النظر والعمل لوضع استراتيجيات للنهوض بهذا القطاع وليس من خلال تصريحات تحمل ارقام واجراءات ليس لها وجود على ارض الواقع .
9. دعم اصحاب الحقول بمولدات كبيرة (باسعار مدعومة وتسهيلات في الدفع) من قبل الدولة من اجل توفير الطاقة الكهربائية اللازمة للحقول المنتجة للحفاظ على الدواجن من الهلاكات نتيجة ارتفاع درجات الحرارة .
10. دعم كافة مستلزمات الانتاج لهذا القطاع من خلال دخول سريع للدولة على ان يستمر هذا الدعم لعدة سنوات تقررها الدولة ومن ثم الاتسحاب التدريجي وترك القطاع الخاص ينظم نفسه بنفسه .
11. فتح قناة تسويقية للحوم البيضاء المصنعة داخل العراق سيزيد من سعر الانتاج المحلي من خلال الزيادة في الطلب عليه .

المصادر

1. الجمعية العراقية لمنتجي الدواجن ، احصاءات ، 2009 .
2. الشركة العامة لخدمات الثروة الحيوانية ، احصاءات ، 2009 .
3. الشركة العامة لخدمات الثروة الحيوانية ، التقرير النصف سنوي لعام 2010 .
4. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية العربية، المجلد 26، 27، 28.
5. د. بلاسم جميل خلف ، الاسعار الزراعية ، بحث غير منشور ، 2008 .
6. د. اسماعيل عبد حمادي وآخرون ، واقع انتاج الدواجن في العراق وآفاقه المستقبلية . بحث مقدم الى اتحاد حربي الدواجن ، غير منشور ، 2008 .
7. د. سعدون العجيل ، النهوض بالواقع الزراعي لامن غذائي افضل ، مؤسسة افاق للدراسات والابحاث الزراعية ، 2009 .
8. د. صلاح الكفيشي ، اهمية صناعة الدواجن ، 2010 .
9. د. منى الموسوي ، صناعة الدواجن في العراق ، 2009 .
10. د. عبد الامير رحيمة العبود ، القطاع الزراعي واقع مشاكله وآفاق تنميته ، عمان ، 2010 .
11. د. جنيد الرسام ، واقع الدواجن في العراق ، بحث غير منشور، 2009 .
12. وزارة التخطيط والتعاون الاتمائي ، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية التخطيط الزراعي ، تقارير الدواجن من سنة 2003 ولغاية 2009 .
13. الاتحاد العربي للصناعات الغذائية ، واقع وآفاق صناعة الدواجن في العراق ، بغداد ، 1989 .
14. توسمينيتف س.آ. انتاج الدواجن ، ترجمة د. مصلح حسين ، كلية الزراعة ، جامعة البصرة ، 1988 .
15. عبد السلام ، محمد السيد (دكتور) التكنولوجيا الحديثة والتنمية الزراعية في الوطن العربي ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، 2002 .